

أي واقع للمنظومة البنكية الجزائرية ضمن برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وأي منهج للإصلاح المصرفي؟ دراسة تحليلية للفترة 2000-2015

Which Reality Of The Algerian Banking System Within The Program Of Economic Reforms, And Which Approach To Banking Reform? Analytical Study For The Period 2000-2015

أ. مداس وهيبة

د. بحيح عبد القادر

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر

meddasouahiba@hotmail.fr

Behih22@hotmail.com

تاريخ القبول: 2019/02/08

تاريخ الاستلام: 2018/07/18

الملخص :

لقد أصبح البنك في العصر الحديث قبلة يهتم بها كل أفراد المجتمع، على أساس أن أهميته في الحياة الاقتصادية للدول أصبحت لا تقتصر على مجال ضيق ومحدود، بل أصبحت واسعة وشاملة لكل النشاطات الاقتصادية للأفراد والعائلات والمؤسسات... الخ. إن الجزائر من بين الدول حديثة الاستقلال والتي اعتمدت في بناء اقتصادها على منظومة بنكية نوعا ما كلاسيكية تفتقر لجودة خدماتها فهي مجبرة على تحسينها، لسبب رئيسي واحد هو وجود منافسة قوية في المحيط الاقتصادي من طرف مؤسسات أجنبية تمتلك قدرات ومؤهلات عالية. كما أنها تعاني من هيمنة الوصايا السياسية التي جعلتها ضحية البرامج السياسية الاقتصادية المتتالية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، وعلى هذا الأساس أقرت الدولة الجزائرية عدة إصلاحات اقتصادية متتالية تصب كلها في تحسين الخدمات المصرفية لغرض تحضيرها لمواجهة المرحلة الراهنة للاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: بنك، خدمات مصرفية، خدمات مالية، قروض، ادخار، نظام الدفع

Abstract

In the modern era, the Bank has been a kiss for all members of the society, based on the fact that its importance in the economic life of the countries is not confined to a narrow and limited area, but has become extensive and comprehensive for all economic activities of individuals, families, Among the newly independent countries, which have depended on building their economy on a classical banking system that lacks the quality of their services, they are forced to improve them. The main reason is that there is strong competition in the economic environment by foreign institutions with high capabilities and qualifications. The political commandments made by the victim of the programs For the successive economic policy since independence to the present time, and on this basis the Algerian state has approved several successive economic reforms, all of which are aimed at improving banking services in order to prepare them to face the current stage of the global economy.

Key Words: Bank, Banking and Finance, Loans, Savings, Payment System.

JEL Classification: G2, G21.

*مرسل المقال: بحيح عبد القادر (behih22@hotmail.com).

المقدمة:

لقد احتل النظام البنكي أهمية بالغة في مختلف الأنظمة الاقتصادية، وتزداد أهميته من فترة لأخرى بمسايرته لتطورات الاقتصادية سواء الوطنية أو العالمية التي تعرف تحولات عميقة يشهدها المحيط المالي الدولي، وفي هذه الظروف ما فتئت البنوك تطور إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة، وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة. فالبنوك هي المعبر فعلا عن تقدم النظام الاقتصادي أو تقهقره، وعليه فإن كل خطوة تخطوها أي دولة في ميدان الإصلاحات لا بد أن تنعكس على النظام البنكي من حيث التنظيم والأداء على أساس أن أهميته في الحياة الاقتصادية للدول أصبحت لا تقتصر على مجال ضيق ومحدود، بل أصبحت واسعة وشاملة لكل النشاطات الاقتصادية للأفراد والعائلات والمؤسسات... الخ. الإصلاحات التي حدثت في مختلف دول العالم، كانت مدفوعة بعمل مجموعة العشرين، لجنة بازل، معايير مجلس الاستقرار المالي والتقارير المختلفة، مثل تقرير فيكرز في المملكة المتحدة وقد نتج عنه، قانون إصلاح البنوك في المملكة المتحدة، والفصل وتنظيم الأنشطة المصرفية في فرنسا... الخ (Coupey-Soubeyran, 2016).

وبالرغم من الاستجابة المتباطئة للبنوك العالمية مع اتفاقيات بازل 3 في سبتمبر 2010، من خلال التحذير، مع التشديد في التنظيم، على أساس أن هذه القواعد الجديدة ستقلص بدرجة كبيرة من امتثالها للمساهمة في تمويل الاقتصاد الذي سيؤدي حتما إلى تباطؤ في الاستثمار والنمو. (Coupey-Soubeyran, 2012)، والجزائر من بين الدول حديثة الاستقلال والتي اعتمدت في بناء اقتصادها على منظومة بنكية نوعا ما كلاسيكية تفتقر لجودة خدماتها فهي مجبرة على تحسينها، لسبب رئيسي واحد هو وجود منافسة قوية في المحيط الاقتصادي من طرف مؤسسات أجنبية تمتلك قدرات ومؤهلات عالية، كما أنها تعاني من هيمنة الوصايا السياسية التي جعلتها ضحية البرامج السياسية الاقتصادية المتتالية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، مما أجبرها الخوض في إصلاحات مالية واقتصادية كلما اقتضت الضرورة الاقتصادية، من هذا المنطلق تأتي إشكالية ورقة بحثنا كما يلي: ما هو واقع المنظومة البنكية الجزائرية في ظل تطبيق الإصلاحات المصرفية؟ وهل انعكست هذه الإصلاحات على مردودية نشاط البنوك الجزائرية أم لا؟

سوف نعالج إشكالية ورقة البحث في النقاط التالية :

- للإصلاحات البنكية أثر إيجابي في مواجهة تحديات مرحلة اقتصاد السوق.
- الإصلاحات البنكية وسيلة لتمكين المنظومة البنكية الجزائرية من الانفتاح الاقتصادي.
- الإصلاحات البنكية وسيلة لتمكين المنظومة البنكية الجزائرية من اكتساب صلابة مصرفية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

إعطاء رؤية شاملة على واقع المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ومدى استجابتها للإصلاحات ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية.

منهج البحث: للإحاطة بجوانب موضوع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي لتوضيح الجوانب النظرية للموضوع، في حين المنهج التحليلي لدراسة ميدانية للموضوع التي اشتملت عرض صلاية المنظومة المصرفية الجزائرية أمام تحديات اقتصاد السوق.

محاور الدراسة: تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- الإطار النظري للمنظومة المصرفية مع سرد بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
- أهم الإصلاحات البنكية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي .
- الإطار التطبيقي دراسة إحصائية وتحليلية للمنظومة البنكية الجزائرية .

1. الإطار النظري للمنظومة البنكية

1.1. الفكر الاقتصادي للبنوك:

يرى رواد المدارس الاقتصادية سواء أصحاب الفكر الاشتراكي أن المصارف والنقود رمز للاستقلال كما عبر عنه لينين حيث كتب "دون النقود لا يمكن تحقيق الاشتراكية وأن المصارف الكبرى تكون الجهاز الحكومي الضروري لبناء الاشتراكية وهو الجهاز الذي ستأخذه عن النظام الرأسمالي بل يمكن القول أن أهمية المصارف في النظام الاشتراكي تصل إلى درجة أكثر من النظام الرأسمالي ولكن ضمن النظام الأول لم تصل إلى مستواها حيث أنها لا تملك الصلاحية للخروج على الخطة المركزية ومن ثم نجد أنها مجرد ترجمة لتلك الخطة المحددة من التخطيط المركزي" (العيسوي، 2007) بالمقابل يرى أصحاب المذهب الاقتصاد الحر بأن المصارف هي مؤسسة اقتصادية دورها كبقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى كما قال الاقتصادي الأمريكي R.D Wolf ليقول "أن النظام المصرفي الحاضر لعب دورا كبيرا في توسيع النشاطات الخارجية مما زاد من الاستثمارات سواء في الشكل استثمارات محلية أو العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر باعتباره مصدر للتمويل وحلقة ربط بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي وهي مكان للدخار ". من هذه النظرة يمكننا أن نقول بأن البنك هو منشأة تقبل النقود كودائع وتقوم باستثمارها واستخدامها في مختلف العمليات الخاصة ومن بينها تقديم قروض.

2.1. النظريات الحديثة للبنوك :

أ. **نظرية القرض التجاري:** هي أول نظرية كلاسيكية التي تكلمت عن عمل البنوك، نشأت من خلال ممارسات البنوك التجارية الإنجليزية المتأثرة بالفكر التقليدي، الفكرة الأساسية التي بنيت عليها نظرية القرض التجاري، هي حسن التعامل مع موارد البنك المتمثلة في السيولة المتوفرة عنده وفق خطط العمل التي يستعملها البنك في تمويل مشاريع قصيرة وذات عائد مالي كبير، وتكون متكررة من فترة لأخرى ومتناغمة مع التقلبات الاقتصادية، ويرى الكثير من المهتمين بموضوع البنوك بأن هذه النظرية جعلت من البنك مؤسسة مصرفية تهتم بالإقراض قصير الأجل وهذا لرفع من عائدها المالي، وتفادي خطر الإقراض طويل الأجل .

ب. **نظرية الدخل المتوقع:** أساس هذه النظرية هو الاهتمام بالقروض طويلة الأجل باعتبارها قروض استثمارية، حسب هذه النظرية لا يمكن القول أنه بمجرد بيع سلعة يمكن استرداد الدين ولكن تركز على أساس الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدمه في التمويل لا على النشاط ذاته فإذا كان هناك احتمال كبير في توليد دخل من النشاط يكفي لخدمة الدين حينئذ ينبغي الموافقة على القرض وهذا ما يسمى بنظرية الدخل المتوقع (الهندي، 2001). من خلال هذا التقديم نستنتج بأن هذه النظرية تشجع البنوك التجارية على الاعتماد على التمويل طويل الأجل الذي يحقق لها عائد مالي من الاستثمارات الممولة بشرط أن يكون اختيارها يحقق لها هذا الهدف، ولا يتحقق هذا إلا باستقلالية القرار في منح قروض بنكية.

ت. **نظرية إمكانية التحويل:** تدعو هذه النظرية إلى الاستثمار في محفظة الأوراق المالية عن طريق تحويل موجوداتها من السيولة النقدية بطريقة مرنة دون الوقوع في تصادم مع طلبات الجمهور المفاجئة، وبهذا العمل يتسع نشاط البنك من التمويل المباشر على شكل قروض طويلة، إلى تمويل غير مباشر على شكل شراء أصول مالية على شكل أسهم وسندات التي تحقق لها اكتساب مردودية مالية عالية، كما أن هذه النظرية تعتبر البنك بهذه الطريقة تساهم في تحريك نشاط الأسواق المالية، وشرطها هو الرواج الاقتصادي الذي يجعل الأصول المالية تتحول بسرعة إلى سيولة نقدية في أي لحظة من لحظات نشاط البنك لمواجهة طلبات زبائنه.

ث. **نظرية إدارة الخصوم:** التركيز على جانب الخصوم كالوفاء بالالتزامات تجاه المودعين، عن طريق أرباح البنك والاحتياطات، وفي بعض الأحيان تمثل إدارة الخصوم المورد الأساسي لتمويل نشاط المشاريع الاستثمارية.

ج. **نظرية الإدارات الشاملة:** تتركز على إدارة الأصول التي تمثل استعمالات البنك، وإدارة الخصوم التي تمثل موارد البنك، وبهذا الشكل يحدث توافق بين الموارد والاستعمالات من فترة لأخرى.

1.3. الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا في الموضوع تبيننا لنا بأن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ورقة بحثنا تمثلت في الدراسات التالية: أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي: حالة النظام المصرفي الجزائري بين فترة 1990-2015 المقدمة على شكل مقال علمي نشر في العدد الثاني عشر في مجلة رؤى الاقتصادية، والتي من خلاله قدم الباحث محمد حقيقة من جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، دراسة حول النظام المصرفي الجزائري بعد إصلاحات 1990، تاريخ تشريع قانون النقد والقرض والذي أعطى نقلة نوعية للمنظومة المصرفية الجزائرية والتي من خلاله تم الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، الدراسة توصلت إلى نتائج تبلورت في الخلاصة بأن هناك علاقة طردية بين الخدمات المصرفية المتمثلة في جمع الودائع وتوزيع قروض والناتج المحلي الإجمالي. دراسة ثانية قدمت في نفس الموضوع هي دراسة "الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة" المقدمة من طرف الباحث بوعتروس عبد الحق من جامعة منتوري قسنطينة، ورقة البحث منشورة على شكل مقال علمي في مجلة الاقتصاد والمجتمع: مخبر البحث المغرب الكبير، من خلالها تعرض الباحث للوضع المالي والمصرفية قبيل الإصلاحات الاقتصادية، و تعرض لجانب السياسة النقدية

والجوانب السلبية للمنظومة المصرفية الجزائرية وبعدها تعرض لمختلف الإصلاحات المالية والمصرفية المطبقة من طرف الدولة الجزائرية وخاصة إصلاحات سنوات التسعينات ،و خلصت الدراسة بنتائج أين يثني على النية الصادقة للسلطات العمومية في توفير بيئة ملائمة في ممارسة النشاط المصرفي بإعطاء دعم لعملية التسويق البنكي ودعم تكنولوجيا المعلومات لإحداث قدرة تنافسية قوية للبنوك الجزائرية. دراسة ثالثة قدمت في نفس الموضوع ورقة بحث على شكل مقال علمي منشور في مجلة الاقتصاد الجديد العدد 14 - المجلد 1-2016 بعنوان "الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي" مقدمة من طرف الباحثة أ. ملياني فتيحة جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ،تطرقت فيها الباحثة إلى الإصلاحات النقدية التي باشرت فيها السلطات العمومية ودور المنظومة المصرفية في تجسيدها حيث وصلت إلى أن ضعف كفاءة المنظومة المصرفية الجزائرية كان له اثر بالغ على السياسة النقدية وفعاليتها حيث لم تتمكن من لعب دورها في الحياة الاقتصادية إلا من خلال تحول لاقتصاد السوق.

2. الإصلاحات البنكية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي

تتمثل فرضيات الإصلاح المالي والبنكي في الجوانب التي تساعد البنك على تحقيق أكبر مردودية مالية والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية ،سواء تمثل الأمر في جذب أكبر حجم من الودائع النقدية،أو توزيع قروض على الاقتصاد على شكل قروض وبهذا يكون البنك قد حقق قيمة مضافة للاقتصاد عن طريق تمويل مشاريع استثمارية المعبرة عن مصدر لثروة،لكن الكل يجمع على أن هذا العمل لا يتحقق إلا بالعوامل التالية:

- تحرير معدلات الفائدة وفق متطلبات اقتصاد السوق.

- عقلنة الاحتياط الإجمالي المفروض على البنوك التجارية والمؤسسات المالية وفق السياسة النقدية المسطرة من طرف الدولة.

- تسير الجيد والمحكم للقروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

- ترك الحرية للبنك في اختيار المنهج الاقتصادي المناسب، سواء كلاسيكي أو إسلامي.

1.2. أسس الإصلاح البنكي:

يؤكد Shumer Peter من خلال الدراسات التي قدمها في مجال الإصلاح البنكي، بأن للمؤسسات المالية دورا كبيرا في إحداث تنمية اقتصادية التي تُكون العامل الرئيسي في إحداث نقلة نوعية بالنسبة لدول النامية التي تبحث عن طرق ناجعة لتطوير اقتصادها. ويؤكد Mc.Kinnon Et Shaw من خلال دراسة قدمها سنة 1973 بأن تدهور النظام المالي يؤثر سلبا على الادخار والاستثمار وبالتالي التنمية الاقتصادية، كما أننا نرى بأن سيطرة الدولة على النظام المالي بما فيه النظام البنكي يجعله حلقة اقتصادية بدون مفعول اقتصادي ،من خلال التقصير في جلب الادخار العمومي والاهتمام بالتمويل طويل الأجل كما نصت عنه نظرية الدخل المتوقع، من هذا المنطلق يتبين لنا أن أسس الإصلاح المصرفي تتمثل في: التحرر من القيود المركزية والعمل في بيئة تنافسية تكسب القطاع البنكي ميزة تنافسية تدعم نشاطها المتمثل في لعب دور الوساطة المالية الذي أكدته Mc.Kinnon على الدور الإيجابي للتحرير المالي.و قال المفوض الأوروبي المكلف بالأسواق الداخلية والخدمات ،ميشيل بارنييه " إن مقترحات المفوضية

هي التروس النهائية في عجلة استكمال الإصلاح التنظيمي للنظام المصرفي الأوروبي وتتناول خطوات لتجنب وقوع بعض المصارف الكبرى في الفشل، و بالتالي تحتاج إلى أموال طائلة لإنقاذها، وتهدف المقترحات الجديدة إلى تعزيز الاستقرار المالي وضمان حقوق دافعي الضرائب، كما أن هذه المقترحات توفر الإطار الأوروبي المشترك واللازم لضمان أن لا يؤدي الحلول الوطنية المتباينة إلى خلق تصدع في الاتحاد المصرفي أو تفويض أداء سوق موحدة " (جريدة العرب الدولية، 2014).

2.2. مفهوم التحرير البنكي:

التحرير البنكي يتمثل في إعطاء للبنوك والمؤسسات المالية الحرية التامة في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على نشاطها، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، و التوجه نحو اعتماد أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال البنكي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، و تمثل هذه الإجراءات التحرير المالي الداخلي، هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تمثل التحرير المالي الخارجي، الذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي (بن بوزيان وشكوري، 2015).

3.2. إجراءات التحرير البنكي:

تختلف أساليب تحرير القطاع البنكي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية (بن طلحة ومعوشي، 2004):

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية .
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها .
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص، تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.

- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.
- إطلاق الرسوم والعمولات.
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي.

4.2. عوامل نجاح التحرير البنكي: هذه العوامل عديدة وترجع للبنك ولتعامليه الاقتصاديين ولسلطات العمومية وهي تتمثل في ما يلي:

- توافر الاستقرار الداخلي من جانبين : الأمن العام للدولة ومن ناحية استقرار في القوانين وسلطات الدولة.
- طبيعة المحافظ المالية للبنوك العمومية ونقص درجة الديون المتعثرة والتي لم تسدد في تاريخ استحقاقها وخاصة ديون المؤسسات الاقتصادية العمومية حالة الجزائر بين سنتي 1990 و 2000.
- رغبة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في شراء جزء من رأس مال البنوك الموجهة للخصوصية.
- طبيعة القوانين والقواعد العامة التي يسير عليها القطاع البنكي، مع وجود إجراءات وقائية تحمي عمل البنوك وحقوق المودعين " قانون 03-11 حماية الودائع البنكية " (قانون النقد والقرض، 2003).
- توفر القدر الكافي من الادخار المحلي والأجنبي، الذي يسمح للعملية بتحويل رأس مال البنوك من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص.

5.2. أهم الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة الجزائرية لتحرير المنظومة المصرفية:

- الإصلاحات البنكية في الجزائر مرت بمراحل متعاقبة منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، التي يمكن أن نلخصها في ما يلي:
- **المرحلة الأولى:** مرحلة إضفاء السيادة الوطنية ما بين 1962 - 1965، هذه المرحلة تم إنشاء أربعة مؤسسات مالية رئيسية هي:
 - إنشاء الخزينة العمومية في 29-8-1962 لتقوم بكل العمليات المالية المتعلقة بالدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.
 - إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 كسلطة نقدية تضفي السيادة النقدية لدولة الجزائرية .
 - إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية CAD بتاريخ 07 ماي 1963، لتكفل بتمويل التنمية الوطنية.
 - إنشاء الصندوق الوطني للادخار والتوفير CNEP بتاريخ 10 أوت 1964 لتكفل بمجال الإسكان والتعمير.
 - **المرحلة الثانية :** تمثلت في عملية تأميم القطاع البنكي ما بين سنة 1966 - 1969 المؤدية إلى :
 - نشأة البنك الوطني بتاريخ 13 جوان 1966 .
 - نشأة القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966 .
 - نشأة البنك الخارجي بتاريخ 01 أكتوبر 1967.
 - **المرحلة الثالثة :** تمثلت في مباشرة الدولة الجزائرية في عملية الإصلاح المالي والبنكي الموافقة لتأميم المحروقات سنة 1971، التي أدت إلى زيادة الكتلة النقدية M2 الممونة للاقتصاد مما دفع الدولة إلى إتباع سياسة اقتصادية مبنية على مخططات استثمارية متوسطة المدى. تمخضت عن هذه المرحلة ميلاد بنك الجزائري للتنمية BAD وفق المرسوم الحكومي 46/71 المؤرخ في 30 جوان 1971، مع إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية .ابتداء من الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بالتمركز، يغلب دور الخزينة على دور البنوك التجارية المتعلقة بالتمويل، هذا العمل ترتب عنه النتائج التالية:

- تراجع دور البنك المركزي مع حصره في تنظيم السوق النقدي.
- تقليص دور البنك المركزي في تحديد المعروض النقدي الذي أصبح يتشكل في إطار التخطيط، وبالتالي ارتباط إصدار النقد بالخزينة.

- توسيع صلاحيات الخزينة العمومية كمقرض ومهيمن على البنك المركزي.

– **المرحلة الرابعة:** بدأت هذه المرحلة سنة 1980 إلى غاية سنة 1984، وتزامنت مع المخطط الخماسي الأول الذي ركز على هيكلية القطاع الاقتصادي مع تغيير تحرير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا، تمخضت عن هذه المرحلة هيكلية بنكين من ثلاثة بنوك سابقة الذكر وهما:

- هيكلية البنك الوطني الجزائري، تمخض عنه ميلاد بنك التنمية الريفية.

- هيكلية القرض الشعبي الجزائري، تمخض عنه ميلاد بنك التنمية المحلية .

– **المرحلة الخامسة :** عرفت هذه المرحلة تحرير القطاع البنكي من خلال ما أقرته إصلاحات 1986 و 1988 عن الإدارة المركزية، الذي مكن البنك المركزي من استعادة صلاحيته المتعلقة بتطبيق قواعد السياسة النقدية بأدواتها المختلفة، بما فيها تحديد سقف إعادة الخصم، كما أضفت هذه الإصلاحات الصفة التجارية على كافة المؤسسات الاقتصادية العمومية بما فيها المؤسسات البنكية مع إخضاعها للقانون التجاري. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هذه الإصلاحات وعلى قدر ما تحمله من أهمية أصبحت لا تنسجم ومتطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد الجزائري، مما رغم على الدولة المباشرة في تطبيق إصلاحات جديدة تتماشى مع اقتصاد السوق نهاية التسعينات، من خلالها تم إلغاء تماما ما أقرته إصلاحات المرحلة الثالثة 1971، عن طريق تشريع قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 الذي نص على الأهداف التالية:

- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- الفصل بين سلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي والخزينة العمومية.
- فتح القطاع البنكي أمام القطاع الخاص للاستثمار بما فيه القطاع البنكي الإسلامي.
- تحرير معدلات الفائدة مع ترك هامش في حدود التنافس بين البنوك التجارية.
- إنشاء سوق مالي المتمثل في بورصة الجزائر التي نشأت بتاريخ 23 أوت 1995.

6.2. أهداف الإصلاحات البنكية في الجزائر:

تتحدد أهداف الإصلاحات البنكية في الجزائر في ثلاثة محاور أساسية للوصول إلى تحقيق ما هو أهم بالنسبة للاقتصاد الوطني، التي نذكرها فيما يلي:

أ. ضبط السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الثانوية التالية:

- استقرار الأسعار ودعم النمو.
- توفير فرص الشغل عن طريق تفعيل دور البنوك في الاقتصاد.

- توازن ميزان المدفوعات من خلال تفعيل قناة سعر الصرف.

- استقرار المنظومة المالية.

- استقرار قيمة العملة.

ب. تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود عن طريق:

- التحكم في المعروض النقدي.

- استهداف معدل التضخم.

- الحفاظ على استقرار العملة.

ت. تمهيد الطريق للشراكة الخارجية وفتح المجال أمام الاستثمار الخارجي عن طريق:

- دعم وتفعيل الوساطة المالية للاقتصاد الوطني.

- توسيع شبكة البنوك التجارية مع رفع معدل المعاملات البنكية.

- رفع من الكثافة البنكية للاقتصاد الوطني.

3. دراسة إحصائية تحليلية لواقع المنظومة البنكية:

1.3. البنية التحتية للمنظومة البنكية الجزائرية:

وصل عدد البنوك العاملة في الجزائر المشكلة للنظام البنكي الجزائري 29 بنكا ومؤسسة مالية، منها 20 بنكا تجاريا تتوزع بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، وتسع (09) مؤسسات مالية بين بنوك أعمال، وبنوك متخصصة وشركات تأجير مالي (تقرير بنك الجزائر، 2015)، وإذا كانت البنوك العمومية تتمثل في ستة بنوك، فإن بقية بنوك القطاع الخاص والبالغ عددها 14 بنكا، تتوزع على 13 بنكا رأسمالها أجنبي 100%، وبنك واحد ملكيته مشتركة بين الجزائر المملكة السعودية متمثل في بنك البركة. البنوك الخاصة تعداد شبكتها جد ضعيفة المقدرة بـ 346 وكالة موزعة على تراب الوطني مع تركزها في شمال البلاد بدافع وجود الكثافة التجارية، لكن الأرقام والإحصائيات تشير إلى سيطرة شبه مطلقة للبنوك العمومية على القطاع البنكي الجزائري بعدد من الوكالات مقدرة بـ 1123 وكالة، مقابل امتلاكها لنسبة عالية من إجمالي الودائع سواء ودائع القطاع الخاص أو ودائع الحكومية التي تؤهلها لمنح ما يعادلها من قروض بمختلف أشكالها لتمويل العمليات الاقتصادية. بالمقابل وصل عدد وكالات المؤسسات المالية إلا 88 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني، وبهذا العدد يصبح عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية 1557 شبك، ليغطي كثافة سكانية قدرها 25 660 فرد لكل شبك بنكي، أما نسبة الكثافة السكانية العاملة / عدد شبائيك البنوك المفتوحة وصل نهاية 2015 إلى 7500 فرد عامل لكل شبك بنكي. لكن يبقى عدد شبائيك البنوك منخفض في الاقتصاد الجزائري ومعاناة المنظومة البنكية من عدة سلبيات أبرزها:

- المبالغة في توظيف اليد العاملة.

- مركزية اتخاذ قرار في منح القروض.

- ارتباطها ببرامج اقتصادية تنموية غير ناجحة.
- تركز البنوك العاملة في مناطق الشمال مع تسجيل فراغ بنكي في مناطق أخرى مثل مناطق الجنوب.
- هذه العوامل جعلت من القطاع البنكي الجزائري يسجل تأخر في منطقة البحر الأبيض المتوسط مقارنة مع دول الجوار، وفي دراسة أنجزت من طرف اتحاد المصاريف المغربية (UBM) توصلت إلى نقاط الضعف التي أصبح يتميز بها القطاع البنكي الجزائري هي:
- المبالغة في توظيف اليد العاملة في شبابيك البنوك، والتي تبقى نسبة عالية مقارنة بدول المنطقة، فقد وصل عدد الموظفين بشبابيك البنوك الجزائرية بمعدل 28 عامل مقارنة بدول المغربية مثل ليبيا التي وصلت فيها نسبة العمالة بـ 24 موظف بكل شباك، أما في موريتانيا 22 عامل في كل شباك، و 16 عامل في كل شباك بدولة تونس، و 11 عامل في كل شباك بدولة المغرب. علما أن حجم العمالة بشبابيك البنوك تنعكس سلبيا على نشاط البنك من جانب تعقيد الخدمات المقدمة للزبائن، مع أخذ كل عملية واحدة داخل نفس الشباك عدة مراحل وتستهلك وقت كبير.
- امتلاك عدد قليل من الوكالات البنكية مقارنة بدول منطقة المغرب العربي المقدر بـ 1557 وكالة بنكية نهاية سنة 2015 (إحصائيات بنك الجزائر، 2015).

الجدول رقم 01 : مؤشرات المنظومة البنكية نهاية 2016

عدد المؤسسات البنكية والمؤسسات المالية	29
بنوك القطاع العمومي	06
بنوك القطاع الخاص	14
المؤسسات المالية للقطاع العمومي	02
المؤسسات المالية للقطاع الخاص	01
مؤسسات القرض الإجارة للقطاع العمومي	03
مؤسسات القرض الإجارة للقطاع العمومي	02
مؤسسة مالية خاصة بالتأمين الفلاحي وعمليات بنكية	01
العدد الإجمالي لشبكة البنوك العمومية	1123 وكالة بنكية
العدد الإجمالي لشبكة بنوك القطاع الخاص	346 وكالة بنكية
العدد الإجمالي لشبابيك البنوك والمؤسسات المالية	1557 شباك
العدد الإجمالي لشبكة بريد الجزائر	3533
تنظيم المنظومة البنكية	جمعية البنوك (ABEF)
طبيعة الادخار لسيولة المنظومة البنكية	90% من احتياط الدولة (لجاية بترولية).

المصدر : من إعداد الباحثان حسب تقرير بنك الجزائر 2015.

هذه البنية التحتية للمنظومة البنكية الجزائرية، لم تساهم بوتيرة فعالة في الاقتصاد الوطني، سواء من ناحية جمع المدخرات أو توزيع القروض والدليل هو وجود كمية كبيرة من النقود خارج القنوات البنكية، التي أصبحت مصدر لتمويل السوق الموازي كما تشير إليه أرقام بنك الجزائر المنشورة في التقرير السنوي 2015 .

2.3. مدى مساهمة المنظومة البنكية الجزائرية في تسيير المعروض النقدي خلال سنة 2015:

التركيبية للمعروض النقدي تظهر لنا في ما يلي :

أ. $M2 = 13\ 800$ مليار دينار جزائري

ب. حجم السيولة خارج القنوات البنكية = 4100 مليار دينار جزائري.

ت. نسبة التسرب النقدي خارج القنوات البنكية بالنسبة لـ $M2 = 13800 / 4100 = 30\%$

ث. مجموع مساهمة البنوك التجارية في جذب السيولة النقدية = الودائع الادخارية + الودائع الجارية بما فيها الأرصدة النقدية في بريد الجزائر $4900 + 3700 + 1100 = 9700$ مليار دج

ج. نسبة الموجودات النقدية في البنوك التجارية بالنسبة لـ 70% (تقرير بنك الجزائر، 2015).

تبقى نسبة حجم السيولة خارج القنوات البنكية خطر على الاقتصاد الوطني باعتبارها مصدر لتمويل السوق الموازي، والتهرب الضريبي، أسبابها ترجع بدرجة لعدة أسباب منها ضعف الأداء البنكي في تقديم خدمات بنكية للمواطن، وكذلك عوامل جبائية التي تجعل العدد الكبير من المتعاملين الاقتصاديين يتسترون عن رقم أعمالهم الحقيقي. نشاط البنوك التجارية خلال خمس سنوات التالية والتي اعتمد عليها بنك الجزائر في إعداد التقرير السنوي 2015 لم تكشف على فعالية البنوك في تمويل الاقتصاد الوطني بنسب محدودة، لكن تبقى النسب في تزايد من سنة إلى أخرى وهذا راجع لدعم والتشجيع للاستثمار المحلي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي. و الجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة البنوك التجارية في تسيير المعروض النقدي وتمويل الاقتصاد الوطني بقروض بنكية .

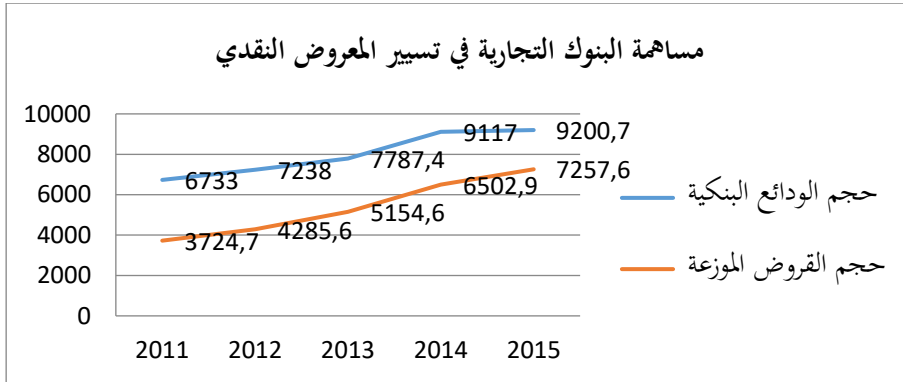
الجدول رقم 02: مساهمة البنوك التجارية في تسيير المعروض النقدي

الوحدة النقدية = مليار دج

مساهمة البنوك	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الودائع البنكية	6733.00	7238.00	7787.40	9117.00	9200.7
حجم القروض الموزعة	3724.7	4285.6	5154.6	6502.9	7275.6
نسبة التمويل البنكي للاقتصاد الوطني %	55 %	66 %	66 %	71 %	79 %

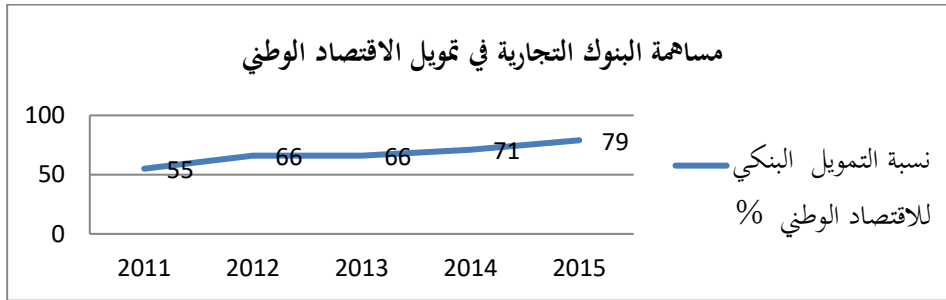
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام تقرير بنك الجزائر 2015.

الشكل رقم 01: منحى البنوك التجارية في تسيير المعروض النقدي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام تقرير بنك الجزائر 2015.

الشكل رقم 02: منحى مساهمة البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الوطني



المصدر: من إعداد الباحثين.

3.3. صلابة القطاع البنكي الجزائري:

تحسن القطاع البنكي بشكل ملحوظ على مدى العشر سنوات الماضية بسبب الإصلاحات المختلفة، التي رافقتها تعزيز إدارة المخاطر البنكية، خلال هذه المرحلة عرفت مؤشرات النظام البنكي سلامة بما فيها نسب الملاءة التي تشمل تغطية المخاطر التشغيلية والسوقية منذ 1 أكتوبر 2014، الذي جعل وضعية القطاع البنكي مريحة، خلال سنة 2009 تم وضع إطار تنظيمي جديد الذي يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية البنوك الخاصة عززت بشكل كبير رؤوس أمواله، أما البنوك العمومية فالدولة هي التي عززت رأسمالها قبل عام 2009، مع مواصلة البنوك العمومية والخاصة تعزيز رأسمالها عن طريق الاحتفاظ بنسب معتبرة من نتائجها المحققة خلال السنوات المتتالية، التي سمحت لها بمواجهة الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالقواعد الاحترازية لتغطية مخاطر الائتمان، لتطبيق أحكام اتفاقية بازل الثانية والثالثة، والعمل لدعم تغطية المخاطر التشغيلية لسوق، مع بقاء نسب الملاءة أقل ولكن تبقى معتبرة. في نهاية سنة 2014 وصلت نسبة الملاءة بالنسبة إلى رأس المال الأساسي إلى أكثر من 13٪، أما نسبة ملاءة لرأس المال التنظيمي أو القانوني وصل إلى نسبة 16٪، وهي أعلى بكثير من المعايير الموصى بها من طرف بازل III. ربحية البنوك العمومية والخاصة، مريحة خلال سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013، والعائد على حقوق المساهمين

سجل نسبة 23.9٪، أما العائد على الأصول فقد سجل نسبة 2.0٪ مقابل 1.7٪ خلال سنة 2013، هذا التطور راجع للنتائج الحسنة التي حققتها البنوك العمومية مع الاستقرار في نتائج البنوك الخاصة. أما القطاع البنكي حقق فائض في السيولة منذ 2002، مما جعل الودائع تغطي 100٪ القروض المحلية الذي جعل ميل القروض المتوسطة والطويلة في اتجاه تصاعدي، حيث أن نسبة الأصول السائلة / مجموع الأصول (ratio actifs liquides/total des actifs)، تتناقص قليلا من سنة 2013 التي سجلت نسبة 40.5٪ أمام سنة 2014 التي سجلت نسبة 38.0٪ (تقرير بنك الجزائر، 2014)، وكذلك بلغت نسبة الأصول السائلة / الموارد المتداولة 82.1٪ مقابل 93.5٪ في نهاية 2013، مع تسجيل تقدم محرز من قبل إدارة البنوك في تسيير مخاطر الائتمان خلال سنة 2014. أما نشاط المؤسسات المالية لا يزال ضعيفا نسبيا، من خلال تطور إجمالي الأصول التي تطورت من 66.1 مليار دينار جزائري نهاية عام 2011 مليار و59.8 دينار جزائري في نهاية عام 2012 و66.5 مليار دينار جزائري في نهاية 2013، ثم 70.3 مليار دينار في نهاية عام 2014. أما في مجال تحسين وتنويع أدوات وسائل الدفع فقد اعتمدت الدولة الجزائرية أنظمة دفع جديدة تسهل المبادلات ما بين البنوك التجارية، يتعلق الأمر بنظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي لكميات كبيرة من النقود، ونظام ثاني يتعلق بالمدفوعات العاجلة ARTS، الذي دخل في العمل ابتداء من فبراير 2006، كلها تعبر بالأساس على تحديث أنظمة الدفع، وفيما يتعلق بنظام المقاصة الالكترونية لمدفوعات التجزئة المتمثل في النظام ATCI الذي دخل العمل به منذ مايو 2006. تحديث الفعال لنظم الدفع البنكية، دفع الدولة الجزائرية إلى إعادة النظر في البنية التحتية البنكية، بما في ذلك نظم المعلومات والاتصالات، بالمقابل تعزز دور بنك الجزائر في مراقبة عمليات التسوية النقدية بين البنوك والمؤسسات المالية المستعملة لأنظمة الدفع الحديثة خلال سنة 2014. على العموم يمكننا القول أن القطاع البنكي الجزائري حقق تقدم ملحوظا خلال سنة 2014 مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا يدل على حرص الدولة على جعله قطاع اقتصادي ذو أهمية كبيرة يمكن البنوك الجزائرية من مواكبة التطور الاقتصادي العالمي، ومواجهة منافسة البنوك الأجنبية التي ترغب في فتح فروع بالجزائر.

الخاتمة:

قد يتساءل الكثير من الباحثين المهتمين بالاقتصاد الجزائري عن ضعف أداء المنظومة البنكية في تفعيل التنمية الاقتصادية، ورغم من وجود نية صادقة من طرف السلطات العمومية والمرافقة الدائمة والمستمرة له منذ الاستقلال إلا وقتنا الحالي، وأعني بضبط الدعم المادي المتمثل في البنية التحتية التي حضى بها منذ نشأتها المتمثلة في مقرات إدارية وتجهيزات حديثة وتكنولوجية إعلام آلي واتصال متطورة... الخ. كل هذه الوسائل دعمتها الدولة بأموال باهظة، الهدف منها هو جعل من البنك حلقة اقتصادية قوية تربط الادخار بالتمويل لغرض خلق ثروة اقتصادية نافعة للفرق والبلاد.

إذا لا يمكن أن ننكر بأن هناك رعاية دائمة، ودعم لهذا الجهاز الحساس في الاقتصاد الوطني من طرف الدولة، لكن نتفق على وجود تناقضات التي حملها المنهج الاقتصادي الاشتراكي، والذي جعل من البنك وحدة اقتصادية تعمل في محيط اقتصادي مغلق عششت فيه الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية، يحتاج إلى إصلاح مالي ومصرفي مستمر، الذي يحدث طفرة في النسيج الاقتصادي الجزائري، ويجعل من البنك وحدة اقتصادية نافعة وغير ضارة، وخالقة لثروة الدائمة. إنها حقيقة المنظومة البنكية الجزائرية التي نشأت مباشرة بعد سنة 1962، لهدف تجسيد الاستقلال الاقتصادي الكامل للدولة الجزائرية ببنك مركزي جزائري الممثل الوحيد للسلطة النقدية الجزائرية، وثلاثة بنوك تجارية وطنية تؤطر الاقتصاد الوطني تحت راية دولة مستقلة وهي بصدد بناء اقتصاد قويا ومتطورا يعتمد بالدرجة الأولى على مداخل المحروقات في ظل المنهج الاقتصادي الاشتراكي، و الذي لم يعمر كثيرا حتى تبخرت تناقضاته، وأرغمت الدولة الجزائرية على إعادة النظر في نسيجها الاقتصادي الذي أجبرها على بناء منظومة بنكية هدفها بناء مؤسسات اقتصادية منتجة ومصدرة لثروة. لكن يبقى هذا الجهاز مقيد بقوانين الإدارة المركزية التي أصبحت توجهه حسب البرامج السياسية الاقتصادية الظرفية. ولهذا يتطلب الأمر بناء تحرير المنظومة بنكية الجزائرية، وجعلها مستقلة عن البرامج السياسية الاقتصادية وتبقى في خدمة التنمية الاقتصادية للدولة وتتلاءم مع أي برنامج إصلاحي للاقتصاد الوطني.

نتائج البحث: من خلال هذا البحث يمكننا الوقوف على النتائج التي تمكننا من إدراج التوصيات المهمة المتمثلة في ما يلي:

- ضعف استقلالية الجهاز المصرفي وعلى رأسها بنك الجزائر الذي يعتبر السلطة النقدية، و التي تؤثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدل الفائدة ومعدل التضخم، و التي تنعكس مباشرة على المؤشرات الأخرى كالأسعار، و معدل النمو وغيرها من المؤشرات الأساسية للاقتصاد .
- التداخل بين السلطة النقدية والسلطة التنفيذية واقتصاد الجهاز التنفيذي (الحكومة)، في تمويل البرامج الاقتصادية على حساب العمل المصرفي والتي تجره إلى برامج فاشلة تحسب عليه.
- يجب على المصارف أن تدعم برامج التكوين والتأهيل لتحسين من مستوى أطرها موظفيها، مع إبرام عقود مهنية مع الجامعة والمدارس العليا لتكوين أطرها وموظفيها.
- إعادة مراجعة التوازن الجهوي لتوزيع شبكة المنظومة البنكية العمومية والخاصة بين شمال الجزائر وجنوبها الذي يعاني من ضعف للكثافة المصرفية مقارنة بجهات أخرى من التراب الوطني.
- فتح فروع البنوك الوطنية في دول خارجية أين تتواجد فيها فئة المغتربين الجزائريين للاستفادة من مداخلهم بالعملة الأجنبية وتحويلها لداخل الوطن.

المراجع المستعملة:

- الهندي، إبراهيم، (2000-2001)، الإصلاحات البنكية في الجزائر، رسالة دكتوراه بعنوان "واقع وآفاق، مرجعها الأصلي إدارة البنوك، مدخل اتخاذ القرار" المكتب العربي الحديث.
- الدوري. زكريا، (2005)، البنوك المركزية والسياسات النقدية "دار البازوري العلمية للنشر عمان، الأردن.

- سويدي. سهام محمد، (2010)، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية" كلية التجارة. أسيوط، مصر.
- العيساوي عبد الكريم (2007) الاندماج والتملك الاقتصاديان، المصارف نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 39
- العيساوي. عبد الكريم، (2007)، الاندماج والتملك الاقتصاديان، المصارف نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- بحيح. عبد القادر، (2013)، "الشامل لتقنيات أعمال البنوك "دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري" دار الخلدونية، الجزائر.
- بن بوزيان. محمد وشكوري. سيدي محمد، (2015)، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي —دراسة حالة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان دولة الجزائر.
- بن طلحة. صليحة ومعوشي. بوعلام، (15/14 ديسمبر 2004)، "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، مجمع النصوص العلمية للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 478.
- جريدة العرب الدولية، 2014/01/29، مقال بعنوان المفوضية الروبية تقترح قواعد جديدة بشأن الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي، رابط المصدر: <http://aawsat.com/nodes> تاريخ تصفح 21 /01/ 2016
- قانون النقد والقرض 90-10 المعدل بقانون 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 .
- حسن. محمود (2005) اقتصاديات النقود والبنوك، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي القاهرة.
- Goux. J. F. (2011) « Macroéconomie Monétaire & Financière, Théories & Institutions, Politiques » Ed, Economica France.
- Couppey-Soubeyran, J. (2012) Réformes bancaires Chemin parcouru et pistes ouvertes , La Revue Du Financier ,
- Couppey-Soubeyran, J. (2016) les réformes bancaires ont –elles été poussés trop loin ؟Éditions La Découverte, collection Repères, Paris,
- Mishkin. F. (2007) «Monnaie, Banque Et Marchés Financiers » Ed Nouveaux Horizons Ars .Paris.
- Rapport banque d'Algérie, 2015, p 65.
- Rapport de a Banque D'Algérie 2014. p 84.
- Daniel. S. (1982) «Monnaie, Inflation Et Croissance.» Préface De Raymond Courbis –Economie Paris.
- Union des Banques Maghrébines (UBM) a été créée le 7 Décembre 1990 à l'initiative des Présidents des Banques des 5 pays du Maghreb : Tunisie, Algérie, Libye, Maroc, et Mauritanie.